



في اختبار اسطنبول التاريخي ... لم ينجح أحد

الخليفة لا يلبس طربوشاً أحمر

استدعاء رسمي:

كان منصب الخليفة في بداية أحداثه في الكيان السياسي العثماني يخضع للهوى السلطاني ولقانون الحاجة من عدمها، وهو كذلك رصيد معشوش للبلاد السلطاني في اسطنبول لدفعه إلى البسطاء والعامية ومن باع قلمه أو خاف على نفسه من السجن أو الموت، يلجأ إليه السلطان كلما عثت إليه رغبة للانتماء إلى الإسلام شكلياً في الفترات التي يحتاج فيها دعم المسلمين، إلا أن هذا الوضع تجاه لقب الخلفاء تحول إلى شكل جديّ ويُعدّ رسمي بعد الدستور العثماني الأول الذي وافق عليه ووقعه السلطان عبدالحميد الثاني في أول أيام عهده (1293هـ/ 1879م - 1327هـ/ 1909م) وافق ركز على منصب الخلافة وأكد على أهميته وقديسيته، فقالت المادة الرابعة من الدستور الذي يكتب للمرة الأولى في تاريخ الدولة العثمانية: "إن حضرة السلطان باعتباره الخليفة هو الحامي لدين الإسلام وهو ملك الرعايا العثمانيين وسلطانهم" وأكملت المادة الخامسة: "إن نفس ذات الحضرة السلطانية هي مقدسة وغير مسؤولة" (يلماز، 1999، 38)، ويبدو أن هذا التركيز الرسمي جاء بعد حالة من التباكي العالي والطويل من عدد من المؤرخين المسيحيين على "الخلافة" التي كانت في الأصل منقطعة ولا أثر لها من الناحيتين العملية والفعلية في الحياة السياسية الإسلامية عموماً منذ سقوط الدولة العباسية على يد المغول (656هـ/ 1258م)

وجاءت هذه العناية الدستورية لهذا المنصب الإسلامي نتاجاً مضاداً لحالة توسع الاستعمار الأوروبي للعالم العربي في محاولة من اسطنبول لاستعادة مخرجات الحماسة الدينية التي فاضت بها صدور شعوب المنطقة بسبب الاعتناء الأوروبي على الأراضي العربية، وإعادة صياغة هذه المشاعر الملتهبة سياسياً بما يحمي الكراسي العثمانية من السقوط، باعتبار أن آل عثمان هم الأسرة الوحيدة التي من الممكن أن يقنع العالم الإسلامي المكافئ بالخلافة الإسلامية، في ظلّ عدم وجود البديل المماثل سياسياً، ومع ذلك واجه هذا الاعتبار معارضةً من قبل السلطة السياسية في مصر والمغرب وإيران، وكان أكثر المتعاطفين معه مسلمي الهند، وبعض مسلمي أفريقيا الذين كانوا تحت وطأة الاستعمار (ماسترز، 2018)

شراء القديسية:

تعود قليلاً، سليم الأول هو أول من أُشيع بأنه تلقّب بـ "الخليفة" وعبدالحميد الثاني هو صاحب الاهتمام القانوني الأول بهذا اللقب، لكن عبدالحميد الأول هو أول من أشار إليه ضمناً على المستوي الدولي وذلك خلال مفاوضاته الجانب الروسي في معاهدة كيتشوك كايغابي (1888هـ/ 1774م) من خلال تأكيد لوروس على أن التتر المسلمين في حدودهم في شبه جزيرة القرم تحت وصايته باعتباره المسؤول عن مسلمي العالم، مقابل وصاية القيصر الروسي على أرتودكس الدولة العثمانية (فكري، 2018). وبالتركيز على محاولة عبدالحميد الثاني التطبيق السياسي العملي لمنصبه الجديد ضمن إدارته لشؤون دولته نجد أن العرب تصدوا له، ورفضوا ضده الاعتراض وعدم المباحة؛ لأنه لا يمثل المستوى المكافئ للخلافة الإسلامية في حيث الشروط الشرعية، وكذلك من حيث السيرة التاريخية المعوّجة والملطخة بالفساد لدولته التي تتناقض، بل تهدم هذه الشروط وتكفر بها، فتبلورت في المجتمع العربي حالة صراع بين فريقين أحدهما يقوده علماء دين يمثلون سلطة اسطنبول ابتكروا تخرجة سياسية ودينية للخلافة الإسلامية من هذا الأثر المأرق بتمرير فكرة أنه الوحيد الذي يحق له المطالبة بالخلافة للحفاظ على المجتمع الإسلامي من الحركة الاستعمارية (ماسترز)، فوجد عبدالحميد هذه الفرصة مخرجاً مناسباً لأزمة الخلافة، فأخذ به بل وعمل - كما سبق - على إقحام القديسيّة لمنصب الخلافة من خلال الدستور في مادته الخامسة بأن نفسه ذات حضرة سلطانية مقدسة وغير مسؤولة (يلماز). على الرغم من أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم لم يكونوا فوق القانون، ولم يجعلوا ذواتهم سلطة تعلو عليه، بل كانوا سواسية مع رعاياهم من مسلمين وديميين أمام الشريعة وقوانينها (المودودي، 1978).

ذبح العرق القرشي:

لم يتوقف هوس العثمانيين وأقلامهم الموالية بقول وفعل أي شيء للحفاظ على الكرسي "الخشبي" للدولة في تركيا من الهجمة الأوروبية على العالم العربي، والحركات التحررية العربية المتعددة التي رأت التخلص من الأوروبيين والعثمانيين كوجهين لعملة واحدة ولعملية واحدة، ففي عام (1309هـ/ 1891م) أُلّف كتابٌ غريب الطبع والتصوير انتهج فيه مؤلفه مذهباً متطرفاً في طمس الحقيقة حين حسن ورؤّف من صورة العثمانيين على حساب الأمويين والعباسيين، حين قال: "لا يخفى أن الدولة العليّة لم تعمل كأعمال الأُمويّة والعباسيّة والفاطميّة بالحجّ على حرية المعتنقات ولا تضطهد القائلين بما ينافي مصلحتها خصوصاً في مسألة الخلافة ولم يجتهد علماءها في بيان ما لها من الحقوق حتى بقيت هذه الأراجيف تتلقاها أولاد الأمة جيلاً بعد جيل وقبيلًا عن قبيل تظهر في كل آن وزمان وربما بما يناسب الحال والشأن ولو أنهم أنصفوا وانتصفوا لكان خيرًا لهم وأحسن ووافق للمصلحة العنوم وأوفى وأنقى للسيرور وألّقى ولكن غلبت الأهوام على كثير من عقول العلماء وتلاعب الظنون بآرباب المقاصد علّة لا تُشفي" (حسني، 1891، 29) وهذا المدح الممجوج

تخرجات خديجة عسفية أسقطت أصحابها في وحل النفاق السياسي.

وحسب واقع المصادر التاريخية المحايدة التي أهملها- مغالطةً تاريخية للواقعين، الواقع العثماني المعتدل والميرير، والواقع الأموي والعباسي الذي حقق الأسبقية والفضل في خدمة الإسلام والمسلمين، وفوق ذلك فإن خلفاءه يتحقق فيهم العرق القرشي العربي أحد أهم شروط "الشرعية" في الخليفة الإسلامي، وهذا الشرط حاول كثير من المؤرخين المعاصرين للدولة العثمانية أو المتأخرين ممن اعتقدوا بأحقية بني عثمان تحييده دون جدوى بأراء خديجة أو بأفكار واهنة لكلها ببساطة حاولت تغيير الوصف الفقهي للخلافة التي خلفتها إمّا بتجنب المصادر التاريخية لئلا يتجاهلها حتى لا يصطدم المؤرخ بنفسه، بل وتجاوز الحال إلى انتقال العدوى المرضية التاريخية إلى المؤرخين في الضفة المقابلة ممن لا يرون خلافة العثمانيين ويعارضونها، كما فعل محمد العشموي في كتابه "الخلافة الإسلامية" حين تناول نزع سليم الأول خلافة الخليفة العباسي المتوكل على الله، فقال واصفاً الموقف التاريخي: "تنازل من لم يكن خليفة إلى من كان يستحيل أن يكون خليفة" (العشموي، 1992، 221)، وعبارته وإن كانت تحتفظ بعيد واقعي عن المتوكل على الله، إلا أنها أخطأت حين تعاملت مع نزع الخلافة على أنه حقيقة فهذا مخالف للمصادر التاريخية المعاصرة للمتوكل وسليم، إلا أنه عاد وأكد على أن الدولة العثمانية بدأت سلطنة واستمرت كذلك، ولم تكن في يوم من الأيام خلافة، وما الخلافة العثمانية إلا ادعاء ركنت إليه لقرض سلطنتها على رعاياها باسم الدين، ومحاولة منها لإبطال أي معارضة قادمة من باب الشريعة، لذا أدرك عبدالحميد الثاني - كما يشير "الخلافة الإسلامية" - أن عدم القناعة الجمعية بخلافة دولته سيقوّض سلطانه.

اقتسام جاهل:

وما يؤكّد عدم مقدرة عبدالحميد الثاني على تطبيق الخلافة في إدارة شؤون الدولة أن ابنه محمود الثاني (ت: 1255هـ/ 1839م) لم يهتم بالخلافة بما أنه لم يرث عن أبيه قناعة أو إيماناً عميقاً بها بالرغم أنه أخذ بها كشكل قانوني فقط، بل وتعامل معها على أن صحن فاكهة يمكن لأحر مشاركتها الأكل فيه، أو رداءً يمكن لثان أن يتناوب معه في لبسه، حين قدم مبادرة غريبة لم يسبقه أحد إليها خاصة في التاريخ الإسلامي الذي تدعي دولته الانتماء إليه وعرض على الشّاه الإيراني فتح علي شاه القاجاري (ت: 1250هـ/ 1834م) في معاهدة أرضروم الأولى (1238هـ/ 1823م) أن يتشارك لقب خليفة المسلمين، وهذا ما يدل دلالة غاية في الأهمية على أن لقب الخلافة لقي الإهمال من السلاطين العثمانيين ليس تقصيراً منهم بل لعدم مطابقتها لهم ووصفاً وعملاً، وأنهم احتفظوا به في الأوراق الرسمية على أمل تغيير الحالة السياسية العربية والدولية وليكون إضافة شكلية ودعاية سياسية ليس إلا.

عندما تقرّب العدسة إلى شريحة أخرى من المؤرخين أو الباحثين المتأخرين من مدرسة الكتابة التاريخية العاطفية التي حاولت المختلفة نوعاً ما إلا أنها بالأسفة للخروج على مآرق "العرق القرشي"، وهؤلاء أخذتهم العاطفة الدينية في ضرورة وجود خلافة دينية دون الوعي بشروط هذه الخلافة - أو أنهم يعون تماماً اشتراطات الخلافة إلا أنهم فضّلوا الصلحة العامة أمام ما يهدد المنطقة من حروب ونفوض فلك السلطنة العثمانية الخانق، ومن هذه المحاولات المختلفة المنحى ما قامت به أماني الغازي في كتاب لها عن الدولة العثمانية من وجهة نظر كتابات المستشرقين من مراوغة عن شروط الخلافة بتغيير مفهومها عما هو في العصور إلى أن مفهوم هذا الخلافة هذا الخائن إلى حدّ ما بطرق الحجج، وحماية الأماكن المقدّسة، والدفاع عن الإسلام والمسلمين، ووضعهم تحت حماية الدولة العثمانية، بحيث استحقّ السلطان العثماني لقب الخليفة (الغازي، 1433هـ).

باسم "الخلافة" المزيّف

أجاز "سليم" لجنده الزواج من الأرملة قبل انقضاء عدتها

يمكن إلحاق هذه القصة التي ونّقها المؤرخ المصري ابن إياس (توفي: 930 هـ / 1510م) إلى فيلم مرعب دموي عن الهمجية في النيل من الطرف الآخر وإذلاله واستباحة كرامته الأدمية كالتّي تتّجها حالياً صناعة السيما العالمية الحالية أو أشد، لكنه عن الجيش العثماني قبل أكثر من (500) سنة الذي قاده السلطان الطراني سليم الأول ودخل به إلى القاهرة غازياً ومحتلاً، يروي ابن إياس هذا المشهد الذي لا يفتّ بصلة للخلافة الإسلامية التي ادعتها السلطنة التركية، وقد أن سرفقتها وأهانت قيمتها في التشريع الإسلامي، فيقول: "إن أحد القضاة لم يُجِز لأحد العثمانيين الزواج من امرأة لم تنقض عدتها فيسكاه، فأحضر ذلك القاضي وطبحة وضربه ضرباً مبرحاً، ثم كشفوا رأسه وألبسوا عليه كرشاً من كروش البقر بروته، وأركبوه حماراً بالمقلّب، ثم طافوا به في شوارع القاهرة، وأصدر سليم الأول أمراً بالأ ببعده قاضٍ مصري عقداً لعتامي".

هذا الاستنصار للعنصرية والحط من قيمة القضاء من قبل سليم الأول الذي أسقط بهذا القرار نفسه من على كرسي الخلافة الإسلامية التي من أهم الشروط فيمن يتولاها تحقيق العدل والمساواة بين الناس، وإن كان ابن ياس لم يكتب بذلك بل ذكر حقائق مخجلة عن الجيش العثماني في التعامل مع الشعب المصري ومنها أن النساء يغتصن حتى في المساج، وأن الجنود المرتزقة يقتلون الزوجه ويتزوجون زوجته دون أن تكتمل عدتها أو حتى تبداها، فلم يكتب سليم الأول بتلك الدناءة في معاملته مع الرعايا العرب خلال حكمه البائس الذي لا يصل إلى المستوى الأدنى من الحاكم البشري فما بالك بمستوى يدعي أنه "خليفة المسلمين".

الدم غير المبرر:

هذه الكتابة وعيونيتها تسطيحٌ واضح ونهيمشٌ متعمّد للدفاع عن خلافة العثمانيين بتجاهل النصوص الشرعية والمعنى والمفهوم الحقيقيين للخلافة الإسلامية، كما أنها ترتطم بواقع دروب الحج غير الأئمة، والعناية التركية بالحرمين الشريفين والمتواضعة والمحدودة على طول أربعة قرون زمنية، ثم إنهما ومثيلتهما من الكتابات غير المنضبطة بالعقل والمصادر التاريخية تغفل عن نقطة رئيسية فكون الدولة العثمانية دولة إسلامية - على سبيل التسليم بذلك - لا يعني أن تدعم فكرة أن كل ما قبيل ضدها جناية وتدنيس وتبلي، فشواهد التاريخ لجرائم سليم الأول والقانوني وغيرهما من السلاطين إلى عهد الانتدابيين ماثلة في الذاكرة التاريخية بمختلف تصنيفها، وكانت مهمة الكثيرين التابعين لدولة اسطنبول لتغليب هذه الجرائم بالمداخ كما حصل على سبيل المثال مع سليم الأول، السلطان التي تتفتح المصادر جميعها بشكل مباشر وغير مباشر على أنه سلطان معتزل من أن شخصية سادّة بسمتع بعذابات الآخرين، وقتل الإنسان لديه مسلماً كان أو غير مسلم أبسط من أن يُجهد ضميره في المشاورة، ولنا جميعاً في ما قاله عنه ابن إياس الدليل الكافي، فيقول عنه: "وفي مدة إقامة ابن عثمان بمصر لم يجلس بقلعة الجبل على سرير الملك جلوساً عامًا، ولا رآه أحد، ولا أُنصِف الظن، ولمّا من ظالم في محاكمته، بل كان مسغولاً بلذته وسكره وإقامته في القياس بين أضياف المردود، ويجعل الحكم لوزرائه بما يشاءونه، فكان ابن عثمان لا يظهر إلا عند سفك دماء ناقص ومنقوص ولا يثبت على قول واحد" (ابن إياس، 2008، 5، 207-208)، ويضيف ابن إياس كشاهد عيان لهذه الفترة قائلاً: "وأما عسكره فكانوا يجعين العين، نفسهم فذرة، يأكلون الأكل وهم راكبون خيولهم في الأسواق، وعندما عفاشته في أنفسهم زائدة وقلة دين، يتجاهرون بشرب الخمر في الأسواق بين الناس، ولم جاء عليهم شهر رمضان فكن غالبهم لا يصوم ولا يصلي في الجوامع ولا صلاة الجمعة إلى قليل منهم، ولم يكن عندهم أدب ولا حشمة، وليس لهم نظام يعرف لا هم ولا أمرائهم ولا وزرائهم وهم همج كاليهانم" (ابن إياس، 2008، 5، 208)، أوصاف وتوثيقات أخرى مقبته ووسخة جعلتنا ومن باب عتاستنا وإيماننا بما أخبرته الخلافة الإسلامية الحقيقية من عمارة للأرض وللإنسان نربأ بأن يُطرح على سبيل المثال لقب خليفة، تطهيراً عن الأذى لمنصب الخلافة الذي تأسلمه صحابة رسول الله ﷺ رضي الله عنهم جميعاً، وهذا لا يعني الفخر وتشريراً للحقيقة التي تتلصق بالأسباب الدينية والأفضل، إنما هو دفاع عن منهج سياسي أصيل يتلخص في "الخلافة" له نتاجات دينية واجتماعية ومعرفية واقتصادية كان سلاطين آل عثمان يعيدون عنه كل البعد ولم يلجأوا إليه إلا لأسباب دنيوية تحضهم هم فقط، وأيضاً تناولنا للحفاظ على الحق التاريخي والأشقيفة في التوثيق الذي عجز عبدالحميد الثاني رسمياً عن سبكه وعن عقبه الأسباب تكسب ظلمة في دولتهم لم تتواكب مع نور الإسلام العظيم.

(1) أبو الأعلى المودودي، الخلافة والملك، ترجمة: أحمد إدريس (الكويت دار الفلم، 1978)
(2) أماني الغازي، الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية (جدة الأعمال الثقافية، 1433هـ)
(3) مروس ماسترز، عرب الإمبراطورية العثمانية، ترجمة: عبدالحميد ياسين (بيروت دار الرافدين، 2018)
(4) حسن بك حسني، مقالة في إجمال الكلام على مسألة الخلافة بين أهل الإسلام (القاهرة مطبعة المحروسة، 1891)
(5) محمد يلماز، السلطان عبدالحميد خان الثاني بالوثائق، ترجمة: طارق السيد (استانبول، دار نشر عثمانلي، 1999)
(6) عجمر بن إيسان، عباد الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، 3ط (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 2008م)
(7) محمد العشموي، الخلافة الإسلامية، 2ط (القاهرة، منشور للنشر، 1992)
(8) وليد فكري، تاريخ في الظل، 6ط (القاهرة دار الرواق، 2018)